

كلمة صاحب الجلالة الملك في افتتاح أشغال المجلس الأعلى للانعاش الوطني

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة

حينما وجهنا رسالتنا التوجيهية الى وزيرنا الأول منذ شهور مضت لم نكن نظن آنذاك ان الاحداث ستجيء بما يؤكد التساؤلات الموجودة في الرسالة، تساؤلات حول المنهجية، وجاءت الأحداث كذلك تؤكد ما يحدث الآن في العالم من مشاكل ومتاعب اقتصادية ومالية، فعلا حينما توجهنا الى الوزير الاول كانت فلسفة رسالتنا ان التخطيط على الشكل المعهود والمعلوم قديما اظهرت التجارب وأكد الزمان والظروف — لا في المغرب فحسب بل أيضا خارج المغرب سواء كان ذلك في العالم الرأسمالي أو العالم الاشتراكي — ان التخطيط يجب ان تعطى له معاني أخرى.

لست في حاجة الى تفسير او شرح أو تحليل العناصر والملابسات والظروف التي جعلت التخطيط اليوم غيره بالأمس، وكلكم تعرفون هذا أو تقرأونه، كما أنكم تطلعون على جميع التحاليل الواردة شرقا وغربا شمالا وجنوبا بخصوص التدهور الذي أصبح العالم حائرا امامه في المبادلات أولا وفي سلوك التبادل ثانياً، وأخيراً في تقويم ما يسمى بالخيرات الأرضية، فبين عشية وضحاها نرى مثلا اثمان القطن تصعد ثم تنزل، وفي الغد تنزل اثمان الفحم، وبعده النحاس وبعده يرتفع ثمن الحديد، وهكذا الى حد انه لم تبق مقاييس قارة يمكن لأي دولة ان تبني عليها سياسة مواردها دون ان ترتكب خطأ ودون ان تكون موسومة بالارتجال، لنأخذ مثلا خيراتنا وأحسن مثال لما أقول هو أسعار الفوسفاط، نحن أكبر مصدر للخارج، ولدينا أكبر الكميات في العالم، ولنا خبرة واسعة في الانتاج وفي التسويق، وقد أظهرت لنا السنون والشهور أنه حتى هذا المورد المهم الأول بالنسبة لمواردنا الوطنية أصبح هو نفسه يتأرجح بين الصعود والنزول، ويجعل من الناس الذين يعتمدون عليه يعيشون في حيرة وفي تساؤل.

كيف نرى التخطيط ؟ وكيف أفهمه شخصيا ؟ هذه من جملة الأشغال التي سأكلفكم بها، الا وهي الفلسفة التي هي فلسفة شخصية بالنسبة لي، ولكن أريد ان تتباحثوها وان تكونوا نقادا لها بكل ما في الكلمة من معنى بناء ومتحرك.

فالتخطيط بالنسبة إلي هو ان تكون الدولة على بينة تامة من حاجاتها ومن امكاناتها، فاذا هي الممت بحاجاتها وحصرت بالضبط امكاناتها أصبح بامكانها ان تخطط بالنسبة للانجاز لا بالنسبة للتحكم في الرأي أو في المنجزات، الانجاز الفلسفي بالنسبة لي هو الدخل الفردي، يجب قبل كل شيء أن يكون كل انجاز يرمي الى الرفع من الدخل الفردي، فاذا نحن توفرنا على ذلك وضبطناه وتمكنا من أن نسيطر عليه ومن ان نضمن نسبة نمو تبلغ أربعة في المائة أو أربعة ونصفاً في المائة سنوياً تمكنا آنذاك من أن نقول : اننا سيطرنا على ناحية من نواحي خيراتنا وامكاناتنا وطموحاتنا، واصبحنا آنذاك في حل من الحيرة وفي حل من التساؤلات، بحيث ان النقطة الأولى

هي التعريف بالحاجيات واحصاء الامكانات، وثانيا اختيار المجالات، وان كان أملي وطريقتي شخصيا نظراً للطموح الذي يخامرني كمغربي وكممثل للمغرب أملي وطريقتي هما أن نحاول ان تكون جميع المجالات هدفا لنا وهدفاً لبحثنا بالطبع مع وضع أسبقيات وأولويات، ففي هذه الميادين كذلك هناك أولويات وأسبقيات، أولا كرامة الشخص وحرية الفرد المغربي، هذا مهم جدا، لأن بطاقة الناخب اذا كانت في جيبي ليست هي التي ستضمن لي قوت اليوم، وتضمن لي كرامتي سواء في مجتمعي أو في المجتمع الدولي.

ان كرامة الشخص هي أولا تحرره من الجهل والجوع ومد اليد بمعنى تحرره من البطالة، أي ان تضمن لكل مغربي كرامته بالتعليم والتكوين والغذاء، وأخيرا جعله كفؤا ليواجه صعوبة الحياة دون ان يواجه البطالة.

فإذا نحن جعلنا أمامنا هذه الأهداف التي نسميها أهداف الكرامة أو الأهداف البشرية تمكننا آنذاك من أن نختار لهذا المغربي الأسبقيات في المجالات التي ستضمن له وللجماعات أو المجموع الكرامة ضد الجوع وضد البطالة وضد الجهل.

فهناك أمامنا ميادين فسيحة ربما كان أسهلها واصعبها في آن واحد والذي هو في متناول الجميع ثروتنا التقليدية الا وهي الفلاحة وتربية المواشي.

لماذا اخترت هذا الميدان أولا ؟ لأن الفلاح موجود والفلاحة معروفة لا تحتاج في الوقت الراهن الى خلق بشر فلاحي، المغاربة كلهم فلاحون.

اذن من الآن فصاعداً يمكننا ان نقول : ان المغاربة كلهم فلاحون، ولكن لا يمكننا ان نقول ان المغاربة أكفاء ليتناولوا بكل اطمئنان معظم التكنولوجيات أو نصف التكنولوجيات التي نستوردها من الخارج، فلهذا اخترت أولا الميدان الذي يجد أمامه المغربي الكفء ليقع بينهما الزواج والازدواج، الا وهو الميدان الفلاحي.

الميدان الفلاحي يجب ان نطوره أكثر ما يمكن من التطوير، ثم بعد ذلك ما هو الميدان الذي يمكن للمغربي أن يخوضه في الحين بسرعة ونجاح، إنه ميدان الصناعة الخفيفة والمتوسطة، وهذا رأيناه وشاهدناه بأعيننا ووقفنا عليه، ان التكنولوجيا في هذا القطاع ليست مرتفعة ورأس المال ليس مرتفعا جدا، وبامكان المغرب والمغاربة وخاصة منهم الذين يتوفرون على وسائل في هذا الميدان اعتبارا للوسائل الواردة في الدستور وفي القوانين ان يجتمعوا ويؤسسوا شركة ربح وشركة استثمار.

اذن الميدان الثاني الذي في متناول المغرب والمغاربة هو تشييد واقامة الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

وأخيراً، نأتي الى الميدان الثالث، هذا الميدان الذي ينقسم نفسه الى قسمين، فهو الشخص والفرد المغربي الذي سيرفع بلده على كتفيه من الناحية العلمية والتكنولوجية، والذي من جهة أخرى هو القسم الثاني سيعرِّف ببلده حينما يصبح اطاراً من الأطر من شأنه ان يصدر للخارج وان يعمل في آسيا وافريقيا واي محل كان لاعانة إخوانه في العالم الثالث، وهو ميدان التكنولوجيا.

هذه الميادين الثلاثة فلاحة وصناعة متوسطة وصغيرة والتكنولوجيا النافعة داخليا، والتي تستحق ان تصدر للخارج اذا أخذناها مثلا كأولوية من الأولويات هي نفسها تتفرع الى شعب واحدة تلو الأخرى، فالفلاحة أنواع، فيها أنواع من استعمال الآلات، وأنواع مما يجب أن يزرع هنا أو يزرع هناك، فيها ميادين شتى لا يمكنني

أن أحصيها أمامكم، تبتدىء بالذرة وتنتهي بمعرفة السوق الداخلية والخارجية، وبين الذرة وبين النهاية هناك مراحل شتى من أنواع الفلاحة السقوية والبورية ونصف السقوية والبورية، فلاحة الحبوب فلاحة الفواكه فلاحة الخضر، اذن هناك عدة فلاحات وحتى السمك اصبح الآن نوعا من الفلاحة، وهذا خير من الخيرات الكبرى، كذلك بالنسبة لميدان الصناعات المتوسطة والخفيفة أو الصغيرة فيه ما يقال وفيه ما يعمل، فهذا الميدان ينقسم نفسه الى فروع شتى، وبالنسبة الى الميدان الأخير وهو ميدان التعليم العالي والتكنولوجيا، أظن أن المغرب سائر ولله الحمد في طريقه، وسيصل الى أهدافه نظرا لقيمة أساتذته وباحثيه وعلمائه.

اذا نحن عرفنا أهدافنا وصنفناها، فما هي وسائلنا ؟ يجب علينا ان نكون واضحين أمام أنفسنا، لا يمكن ان نتكلم عن الاقتصاد الوطني اذا لم نكن في راحة من الناحية النقدية وبالأخص فيما يخص العملة الصعبة، فكل واحد يمكن ان يكون عنده حلم فيما يخص المخطط أو فيما يخص الأهداف، ولكن اذا تعذر عليه من ناحية التسيير ان يقابل النمو المغربي المتواصل سنة بعد سنة، فكيف سيمكنه أن يحرر فكره من القيود المالية النقدية لتلبية الرغبات الضرورية ويتمكن في آن واحد من أن يحلم بميادين فسيحة واسعة في الاقتصاد ؟

مثلا : كل سنة يولد عندنا 350 الف طفل، ويجب علينا منذ ولادة الطفل ان نهيء له مقعداً في المدرسة ومقعداً في الثانوية ومقعدا في الكلية، ونضمن له — لا قدر الله — سريره في المستشفى.

هذا هو التسيير الحقيقي، ميزانية التسيير الحقيقي هاته ليست هي رواتب الموظفين، ميزانية التسيير الحقيقية التي تثقل كاهل وزير المالية هي ان عليه ان يضمن كل سنة سريرا في مستشفى الولادة ومقعداً للدراسة ومقعداً في التعليم العالي وسريرا في المستشفى دون ان نتكلم عن الشغل، فكيف العمل ونحن مقيدون بهذه الضروريات لأن ميزانية التسيير هي هذه، انها ليست رواتب الموظفين، لأن الموظفين تابعون، اذا لم يكن الانسان متحررا من هذه الضروريات والتي لا يمكن أبدا أن نتنازل عن أن تكون فقط محل عناية، بل أن تكون مطبقة لصالح الجميع.

اذا نحن لم نتحرر من هذا، فلن يمكننا أبدا ان نضع مخططات أو مخططا أو مسارا أو اتجاها لتنمية اقتصادية كبيرة واسعة، هل معنى هذا انني أثبط عزائمكم ؟

هل معنى هذا انني اريد ان نصل جميعا الى النفق المسدود، لا أبدا، بالعكس، لي اليقين ان المغرب يتوفر على هذه الميزانية التي ذكرت، ميزانية التسيير للتعليم والقوت والصحة، ولكن ليس على الصعيد المركزي، على الصعيد المركزي الخزينة ضعيفة، أما على الصعيد المحلي المال والثروة موجودان ولله الحمد، فلهذا يجب علينا في الرباط ان لا نحتفظ الا بالشيء الضروري الذي يجب ان تحتفظ عليه العاصمة، ومن واجباتنا ان نعطي للجماعات القروية والمحلية جميع التسهيلات الادارية ليمكنها ان تخلق بنفسها أو تعين الدولة بنفسها على خلق ميزانية التسيير.

نعم، الدولة التي لها حق المراقبة عليها من جهة أخرى واجب الاعانة، والخزينة المغربية والبنك المركزي المغربي كلما استحال عليهما ان يعملا في كل الميادين وحدهما سهل عليهما ان يعملا في جميع الميادين اذا هما وضعا يديهما في يد الجماعات محلية كانت جهوية أو اقليمية أو بلدية، لأن الثروة المغربية موجودة والحمد لله، والمغربي لا أقول انه غني، ولكن لا أقول انه فقير، وثالثا يجب علينا ان نخلق وسائل ثروتنا في أقرب وقت ممكن، لماذا نقيم صناعات كل عامل فيها يكلفنا مئات الملايين لخلقها وهي لن تدر علينا الخير الا بعد خمس عشرة سنة بعد ان تمول نفسها وتؤتي أرباحها في وقت تكون فيه القيمة النقدية فقدت خلال هذه المدة تقريبا ثلاثة أرباعها.

لا، الاستثمار المعقول في نظري هو الانجاز السريع لنجني بسرعة ثمار ما حرثناه، فلذا يجب على المنتخبين وبالأخص منهم المحليين ان يكونوا المخاطب الأول لحكومتنا لوضع مخططات تنموية أو مسارات جهوية من شأنها ان تعطي الخير وتأتي بالنتيجة في أقرب وقت ممكن.

وأردنا أن نفتتح أعمال المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتخطيط قبل أن نقدم القانون المالي كما هو مقرر وكما هو منصوص عليه، لأننا وجدنا انفسنا مكتوفي اليد في ميزانية التجهيز أمام ميزانية التسيير، ولذا لم يقدم مشروع القانون المالي الى حد الآن، فلو خففنا على الرباط ميزانية التسيير الأساسية للسلطة المركزية ان تنظر باطمئنان الى المستقبليات.

علينا حضرات السادة ان نتحمل ثمن طموحاتنا نظراً لما تتكلف به الدولة اليوم، يجب علينا ان ننظر هل هناك طرق أخرى غير التي سلكناها ؟

منذ ثلاثين سنة كانت الدولة بعيدة عن عدة ميادين، وكان المواطنون لا يطلبون من الدولة الشيء الذي يطلبونه منها اليوم من اعانات اجتماعية ضرورية لحياة كل فرد شريف، اما اليوم الدولة دخلت كل بيت، يمكن ان نقول بأن مجتمعنا كالمجتمعات الاخرى، معنويا لم تبق هناك مجتمعات ذات الصبغة الفردية لكل منزل، فلم يعد الانسان ساكنا داره وحده، ولكن ما من منزل منزل الا والدولة تسكنه معه نظرا للخدمات وللدعامات وللضروريات التي تظهر وتستجد كل قرن أو كل نصف قرن، فلهذا يجب علينا ان ننظر الى هذه المشكلة كذلك من هذا الجانب، اذا نحن أردنا ان تكون الدولة ساكنة معنا بيتنا ومعينة لنا، علينا ان نفهم ان امكاناتها المالية قد تأخذها من ميادين أخرى، فلهذا يجب كذلك على المسار الاقتصادي للتجهيز ان يأخذ بعين الاعتبار هذه الناحية، وان ينظر بالدقة والرصانة الى الميادين التي تثقل كاهل الدولة وهي المؤسسات كانت عمومية أو شبه عمومية.

يجب علينا ان ننظر الى هذا الموضوع كما قلت في البرلمان حتى تتحرر الدولة من ادارة عدة منشئات، وحتى يتمكن القطاع الخاص من ان يربح من تلك المنشئات يجب علينا في هذا المضمار ان نكون امة وسطا، لا افراط ولا تفريط، ويجب على الدولة ان تبقى ماسكة بعدة مصالح حيوية، ولكن يجب على الدولة كذلك ان تتخلى عن عدة مكاتب، لا ان تتخلى عنها بخسارة ولا أن تعطيها للخواص وهي في حالة افلاس، بل ان تسلم للخواص ما هو رابح او من شأنه ان يكون رابحا جدا وعليها كذلك ان تبقى ماسكة بعدة مصالح ومكاتب لأهميتها الستراتيجية اما سياسيا داخل البلاد واما خارجيا بالنسبة للجيران أو بالنسبة للجهة التي نعيش فيها.

عين حضرات السادة ان نعيد النظر تماما فيما يخص المنهجية، وعلينا ثانيا ان نعلم ان المخطط يجب ان يعني الهدف والوسائل وان لا يضع أمام عينيه التواريخ، تاريخ الابتداء وتاريخ الانتهاء، لأن الظروف والملابسات التي نعيشها في العالم لا تسمح لنا أبدا بأن نتنبأ أو نتكهن مثل الارصاد الجوية التي هي بنفسها قد تغلط كغيرها، من قبل كان من الممكن ان نقول هذه المادة لها خمس سنوات يمكننا استعمالها، اما اليوم فلم يبق هذا الارتياح، فالكاذب أو الغالط هو الذي يريد ان يقول ان هذا الارتياح موجود، اذن فهذه العقلية كلها يجب ان تتغير لدينا، ينبغي ان لا نكون اسارى الطريقة الاشتراكية بل ينبغي أن نكون أسارى المنطق وأسارى ما يجري حولنا واسارى كرامة المغاربة كذلك، لماذا نجعل المغاربة كلهم موظفين ؟ لأنه حتى أولئك الذين يعملون بالمكاتب العمومية وشبه العمومية هم موظفون أيضا، لماذا لا نعطيهم الكرامة اللازمة ونقول لهم انتم أكفاء أكثر من الدولة لتسيير هذه المصالح ؟ لأنه في هذه الحالة سيصبح المغرب في يوم من الأيام كما يقول بيت الشاعر :



دع المكارم لا تنهض لبغيتها

واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

لا، لماذا هذا المكتب أو ذاك اذا انتقل مثلا إلى القطاع الخاص سيفلس ؟ لماذا هذا الحكم المسبق على أنه اذا أخذت المغربي ككل داخل الادارة فهو كفء، واذا أخذت مجموعة من المغاربة خارج الادارة فهم لا يقدرون على شيء، أعتبر شخصيا أنه من باب الترقية ومن باب الكرامة لابد أن نعطي المغاربة جميعا كل واحد على قدر تحمله وامكاناته جميع الحظوظ، كما نقول نحن باللغة العربية الدارجة (اللي يمكن يوري فيها حنة يدو) ويظهر بمظهره ويظهر أنه عضو حي عامل قادر في هذا المجتمع.

هذه بعض النظريات ربما لن تجدوا فيها تسلسلا منطقيا لأنني وضعت النظرية هناك وسبقت هذه وأخرت الأخرى، أردت أن اتطرق إلى هذا الموضوع حتى أكون في عرض نظرياتي غير مقيد بمخطط، لابد أن نكون بالحاجة وبالضرورة، فالانسان الذي يريد أن يضع مخططا مثل الانسان الذي يتقدم للامتحان الكتابي، فهو عندما يختار الموضوع يعمل ذاكرته ويستخرج منها جميع المواد التي من شأنها ان تدخل في تحرير امتحانه الكتابي، وحينما يبذل هذه المجهودات ويجمع المعلومات التي لديه حول الموضوع الذي اختاره يبدأ في التصفية والغربلة، ويقول في نفسه هذه المعلومات زائدة وتلك ينبغي ان تكون في المقدمة والأخرى في الخاتمة، واذا أعانه الله فانه بهذه الطريقة عادة ينجح في الامتحان.

ولهذا أطلب منكم استعمال المنهجية المنطقية، ولكن يجب على كل واحد منا ان يذهب الى السوق ويبحث عن الأفكار ويبحث عن الهياكل سواء كانت فلاحية أو صناعية أو غيرها.

وفي هذا الباب فان ما أقوله لكم هو انني كلما دافعت عن الخزينة العمومية فيما يخص بعض المصاريف فانني أعطيها الأوامر لاعانة أولئك الذين لديهم افكار وارادوا ان ينجزوا مشاريع.

وبخصوص التسيير ينبغي ان نسير حسب المستوى، وفي مقابل هذا لابد للحكومة وللمالية وللبنك المركزي والابناك ان تتفهم سياستنا المقبلة، وان تمكن الناس من القروض واقولها الآن امام والي بنك المغرب، لابد من تحرير القروض، ولكن من جهة اخرى لابد من أن تكون الفائدة أخف، واعطي هنا مثالا القرض العقاري والسياحي الخاص بالبناء، يمنح قروضا بفائدة 12 في المائة ان هذا ليس معقولا، فاذا كانت الابناك التي تمنح قروضا لانشاء معامل أو للتجهيزأو للشراء أو لاقامة شركات حرة للنقل أو تأسيس تعاونية للنسيج او الفلاحة مثلا فلابد من النظر كذلك في سياسة القرض بالنسبة للشركات وبالنسبة للبناء وبالنسبة لكل شيء، مسارنا هو انه لابد للمغرب ان يعرف النشاط بجميع انواعه من شرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه، ثم التشغيل النافع وليس التشغيل الديماغوجي.

هذه حضرات السادة كما قلت لكم ليست بمخطط، لأن المخطط مع الأسف اصبح غير نافع، وانما هي افكار طرحتها عليكم فناقشوها وتأملوها فيما بينكم ليس هناك اي شيء كامل، وليس بامكان أحد ان يتبجح بان عمله كامل، اعمال المرء ناقصة وقابلة لأن تراجع حقبا بعد حقب لتكون ملائمة للظروف وللطموحات وللأهداف، وأريد هنا أن اختم كلمتي بهذه الآية من كتاب الله الحكيم التي أظن انها تجمع بين حالنا ومستقبلنا، يقول الله سبحانه وتعالى (ربنا آتنا من لدنك رحمة)، فها هي الأمطار تنزل ونطلب من الله ان يكمل لنا نعمة



الأمطار ونعمة الرحمة، (ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيىء لنا من أمرنا)، وأمرنا هنا بمعنى شأننا واهدافنا والسبل الناجعة للوصول الى تلك الأهداف، (ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيىء لنا من أمرنا رشدا) صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله

24 ربيع الأول 1408 — 28 أكتوبر 1987